لجنة التضامن
ضد سياسات
تجريم العمل الميداني

العمل المدني والانساني في تونس

بين السجن والمقاومة

منذ أن وجه الرئيس قيس سعيد عبر صفحة رئاسة الجمهورية، ليلة 21 فيفري سنة 2023 اتهامات صريحة إلى جمعيات وناشطين بالتورط في تكوين شبكات تهريب تهدف إلى زعزعة استقرار البلاد وتغيير الخريطة الديموغرافية من خلال دفع "جحافل المهاجرين" في تونس، بدأت قوات الأمن بشن حملات مكثفة ضد المهاجرين والجمعيات المدنية التي تقدم المساعدة لهم. وفي أعقاب هذه الحملة التي وجهت أصابع الاتهام لجمعيات المجتمع المدني، تم تنفيذ عمليات اعتقال تستهدف نشطاء حقوق المهاجرين واللاجئين في تونس.

تواجه الجمعيات المتخصصة في الدفاع عن حقوق المهاجرين قلقًا متزايدًا بشأن تعقب أنشطتها، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على تقديم الدعم اللازم لهؤلاء الأفراد الذين يتعاملون مع ظروف حياة صعبة ومعقدة. كما أن اعتقال النشطاء لفترات طويلة دون توجيه تهم محددة إليهم يثير المخاوف بشكل أكبر بين المدافعين عن حقوق الإنسان. هذه الممارسات تبرز مخاطر تدهور الحقوق الإنسانية في تونس، حيث يصبح الناشطون هدفًا للسلطات لمجرد قيامهم بعمل مدني وانساني ضروري من أجل حفظ كرامة الذات البشرية. في ظل هذا السياق، يظهر الحاجة الملحة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والحفاظ على الحريات المدنية. في هذا الإطار تقدم لجنة التضامن ضد سياسات تجريم العمل الميداني في هذا الملف تفاصيل إيقاف ومحاكمات المعتقلين والمعتقلات جراء عملهم الإنساني والمدني.

مصطفى الجمالي

تاريخ الايقاف
2024/05/03

مصطفى الجمال شخصية بارزة في مجال العمل الإنساني وحماية اللاجئين.
شغل عدة مناصب رفيعة، منها:
مستشار خاص للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UN-HCR).
مدير مكتب المفوضية الإقليمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط.
موظف دولي سابق بالمفوضية لأكثر من 24 عامًا.
ممثل إقليمي سابق للمغرب بالمركز الدولي لتطوير السياسات المتعلقة بالهجرة.
مدير ومؤسس مجلس اللاجئين التونسي منذ 2016.
مصطفى الجمالي قدم اكثر من 40 سنة من عمره للدفاع على حقوق الانسان و اللاجئين.ات فقط بل هو ابن الاجئ محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي الأسبق وأحد الشخصيات المؤسسة للأمم المتحدة ، ففي سنة 1954، مدَّ يد العون إلى الحبيب بورقيبة الذي كان آنذاك قائدًا لحركة النضال من أجل استقلال تونس للمشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمرافعة لصالح استقلال تونس ضد الاحتلال الفرنسي. و نظرًا لعدم امتلاكه صفة

رسمية، مُنع بورقيبة من دخول مبنى الأمم المتحدة ليتدخَّل محمد فاضل الجمالي ويخلع شارة التعريف الخاصة بأحد مرافقيه ومنحها له، مما مكَّنه من دخول المبنى كجزء من الوفد العراقي.
منح الجمالي الكلمة لبورقيبة، حيث قدَّمه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما أتاح له إلقاء خطاب تاريخي دفاعًا عن استقلال تونس ما أثار غضب الوفد الفرنسي الذي غادر الجلسة احتجاجًا على هذا "التسلل غير المصرح به".
كان لهذا العمل التضامني أثر يتجاوز الحدود، فعندما أُطيح بالنظام العراقي عام 1958، وحُكم على محمد فاضل الجمالي بالإعدام، تدخل بورقيبة لإنقاذه و منحه اللجوء وحماية الدولة التونسية. عاش الجمالي لاجئًا في تونس مع أسرته، ودرَّس في الجامعة التونسية حتى وفاته عام 1994.

ظروف الاعتقال

تم اعتقاله في 3 مايو 2024 من قبل السلطات التونسية.
لم يتم تقديم أي دليل رسمي يبرر احتجازه المطول.
لم توجه إليه أي تهمة رسمية حتى الآن.
يمثل اعتقاله انتهاكًا صارخًا لالتزامات تونس الدولية والقانون التونسي فيما يتعلق بحماية حقوق اللاجئين.

المخاوف بشأن احتجازه

حرمان غير مبرر من الحرية، في انتهاك للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
احتجازه تعسفيًا دون أساس قانوني، وفق تعريف فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.
تدهور حالته الصحية، حيث يبلغ من العمر أكثر من 80 عامًا ويعاني من أمراض مزمنة خطيرة.
تعرضه لسوء المعاملة في السجن، مما قد يشكل انتهاكًا لاتفاقية مناهضة التعذيب.

تاريخ الايقاف

2024/05/09

عبدالرزاق الكريمي ناشط بالمجتمع المدني ومدير المشاريع بالمجلس التونسي للاجئين و هي جمعية إنسانية غير حكومية للمساعدة في إدارة المسائل المتعلقة للجوء إلى تونس ودعم السلطات التونسية في جهودها لإيجاد الحلول المناسبة للصعوبات التي يواجهها اللاجئون في تونس.

ظروف الاعتقال

تم ايقافه يوم 9 ماي 2024 بمعية رئيس الجمعية على خلفية اعلان طلب عروض لايواء الوضعيات الهشة من اللاجئين وطالبي اللجوء استجابة لمقتضيات القوانين الوطنية والشفافية تم التحقيق معه بشبهات "تكوين وفاق قصد غسل الأموال باستغلال تسهيلات النشاط الاجتماعي، والتدليس ومسك واستعمال مدلس" وسماعهم من قلم التحقيق سواء بالمحكمة الابتدائية بتونس أو القطب القضائي الاقتصادي والمالي.

تاريخ الايقاف
2024/05/06

ناشطة حقوقية بارزة في تونس، كرّست حياتها لمناهضة العنصرية والدفاع عن حقوق التونسيين السود و ضحايا التمييز العنصري في تونس مما دفعها لتكريس جهودها لكسر الصور النمطية وتحقيق المساواة بين كل اطراف المجتمع التونسي دون تمييز.

أنشأت سعدية مصباح رفقة مجموعة من مناضليين جمعية "منامتي" بهدف تعزيز التوعية و تحسيس بمخاطر التمييز العنصري و خطاب الكراهية في تونس.

من أهم محطات سعدية مصباح رئيسة جمعية منامتي

توعية و تحسيس من خلال تظاهرات الثقافية و الاكاديمية بأفتخر بيوم 23 جانفي (يوم الغاء الرق و العبودية في تونس كل تونس اول بلد عربي و ثاني بلاد افريقي.)

إثارة النقاش الوطني (2016):عملت على فتح نقاش وطني حول التمييز العنصري، وطالبت بالاعتراف بالعبودية كجريمة ضد الإنسانية. كما انتقدت

دستور 2014 لعدم وضوحه بشأن حقوق الأقليات وضعف تمثيل التونسيين السود في الحياة الثقافية و الاجتماعية.

المساهمة في سن قانون مكافحة العنصرية (2018):ساهمت بشكل كبير في إقرار القانون المناهض للعنصرية، الذي أُقر بأغلبية 125 صوتًا في البرلمان. ينص القانون على تجريم التصريحات العنصرية والتحريض على الكراهية.

إعلان اليوم الوطني لإلغاء العبودية (2019):دافعت عن إعلان 23 جانفي يومًا وطنيًا لإلغاء العبودية في تونس، لتعزيز الوعي التاريخي بمخاطر العبودية وآثارها المستمرة.

(2023):انتقدت خطاب تحريض و ممارسات العنصرية و موجات الكراهية ضد افارقة جنوب الصحراء اللتي تبنى أيديولوجيات معادية للمهاجرين السود، مما أدى إلى تصاعد الهجمات على التونسيين السود والمهاجرين من جنوب الصحراء.

ظروف الاعتقال

2024/05/06

أوقفت السلطات التونسية سعدية مصباح مع ايداعها في السجن بتهم مالية و تزامن ذلك مع حملة تشهير واسعة ضدها على وسائل التواصل الاجتماعي بتشويه و تحريض و برسائل تهديد ضد الجمعية و اعضاء الجمعية بتعلة جمعية منامتي تتضامن مع المهاجرين من جنوب الصحراء في تونسأهم التواريخ المتعلقة بالقضية.

2024/05/06

(الخامسة مساء) : قامت فرقة أمنية بتفتيش منزل سعدية مصباح و من ثم التنقل الى مكتب الجمعية و تم احتزاز كل اوراق و حواسيب الجمعية و من ثم اقتيد كل من رئيسة الجمعية و مسؤول المشاريع الى

الفرقة المركزية لفتح الابحاث ضد الجمعية.

2024/05/07

(ساعات الصباح باكرة) : الاحتفاظ بسعدية مصباح 5 أيام على ذمة الأبحاث ببوشوشة

2024/05/12

تمديد الإحتفاظ بها 5 أيام في نفس الظروف

2024/05/17

توجه سعدية مصباح و اعضاء الجمعية الى القطب القضائي المالي للنظر في ملف الجمعية و التهم المنسوبة

تخلي قضاء القطب القضائي المالي على ملف الجمعية و ذلك لعدم الاختصاص و احالة القضية للمحكمة الابتدئية تونس 1 لاعادة النظر في التهم الموجهة للجمعية من قبل وكيل الجمهورية .

اعادة البحث من قبل وكيل الجمهورية بحكمة الابتدائية تونس 1 و تم اصدار بطاقة إيداع في السجن في حقها.

2024/05/29

الجلسة أ للاستنطاق أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية تونس 1 بحضور محاميها. تم الاستماع إليها ثم إيداعها السجن مجددا.

2024/06/30

تعيين خبراء اثنين من قبل قاضي التحقيق لتدقيق المالي للجمعية

2024/11/07

تمديد مدة الاحتفاظ باربعة أشهر لسعدية مصباح.

شريفة الرياحي

تاريخ الايقاف

2024/05/07

ولدت السيدة شريفة الرياحي في عائلة من الطبقة الوسطى وزاولت تعليمها بالمؤسسات التربوية العمومية إلى أن تخرجت من المدرسة العليا للفنون والحرف كمهندسة داخلية. وعملت في هذا المجال لمدة تقارب العقد ما أعطاها خبرة جيدة في إدارة المشاريع والتعامل مع الواقع. بالتوازي مع ذلك، كانت تنشط كمتطوعة في عدة مجالات متعلقة بالطفولة محاولة بذلك المساهمة في تحسين ظروف عيش من هم الأكثر هشاشة. ساهمت أيضا في تأطير الأطفال من خلال نشاطها التطوعي صلب المستقبل الرياضي بالمرسى (الكرة الطائرة وكرة القدم النسائية) التي حملت رايتها كرياضية منذ نعومة أظافرها.

عندما اندلعت الثورة وتحررت مجالات النضال والعمل من أجل بناء تونس الغد، خصصت شريفة الرياحي مزيدا من الوقت والجهد لوطنها، مؤمنة بدورها وغير متنكرة لمسؤوليتها المواطنية والاجتماعية والمهنية. وعاشت تلك السنوات من حياتها على وقع الأحداث الوطنية، فقهرت لاغتيال شكري

بالعيد قهرا ووقفت الى جانب عائلته وحرصت على تخليد ذاكرته بالسعي من أجل إهدائه ساحة في المدينة التي تقطنها. وهبت لنصرة السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي عندما انقض صندوق النقد الدولي على بلدنا يملي سياساته المجحفة. ولم تتخلف عن المواعيد المواطنية، إن كان ذلك في الشارع أو في مكاتب الاقتراع وآمنت بأن تونس أخرى ممكنة، تونس السيادة والعدالة والمساواة والحرية.أما مسارها المهني، فعرف منعطفا مهما بعد ذاك. حيث قررت أن تستثمر خبرتها في المجالات الاجتماعية والإنسانية بما يتوافق مع قيمها وشخصيتها وآمالها في وطنها.

لم تفكر شريفة يوما في الهجرة. أو بالأحرى لم تفكر فيها يوما كأفق لها أو لأسرتها، لكنها فكرت فيها كثيرا كظاهرة عنيفة تعيشها مجتمعاتنا وقد عاينت (كما عاينا) ما تخلفه من جرائم ومخاطر وأوجاع. إزداد إهتمامها بالموضوع مع تفاقم الأزمات واشتداد الظاهرة فعرف مسارها المهني عديد المحطات محاولة في كل مرة إيجاد الحلول العملية لإحتواء التداعيات الانسانية، خاصة على النساء والأطفال. وكان لمعاينتها لأوضاع العائلات السورية المشردة في تونس وقع كبير عليها (وهي حينها في بداية أمومتها)، حيث أدركت أن مأساة التشرد واردة لأي كان في هذا العالم المتغير. وبالتوازي، عادت شريفة لمقاعد الدراسة لاستكمال تكوينها في مجال تخصصها الجديد والتحقت بجامعة العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية للتخصص في القانون الإنساني الدولي، مثبتة بذلك جديتها المعهودة والتزامها تجاه نفسها بمسؤولية إعلاء القانون واحترامه، خاصة عند الأزمات.

تشغل شريفة منذ أكثر من سنة خطة منسقة برنامج "آفاق" وهو برنامج مشترك بين وكالة التعاون الدولي السويسري ووزارة التشغيل يفتح فرصة الانتداب بالخارج للمهنيين التونسيين الشبان لمدة معينة ويدعم المشاريع الاقتصادية التي يقيمها أبناء الجالية التونسية بوطنهم.

حول جمعية أرض اللجوء – تونس
وعلاقة شريفة الرياحي بها

في البداية، وجب التنويه إلى أن شريفة تربطها بجمعية أرض اللجوء-تونس علاقة شغلية يحكمها قانون الشغل التونسي. حيث أنها أنتدبت كمنسقة جهوية بين سنتي 2017 و2018، ثم كمديرة من 2019 إلى غاية أفريل 2023.

سنة 2012 أُنشأت المنظمة الفرنسية France Terre d’Asile(فرنسا أرض اللجوء) فرعًا في تونس سمي(أرض اللجوء-تونس) Terre d’Asile – Tunisie وفق أحكام الفصل 20 من المرسوم 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات. وتهدف هذه الجمعية الفرع إلى:

تعزيز حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين القصّر غير المصحوبين بذويهم وضحايا الإتجار بالبشر على التراب التونسي والتماسك الاجتماعي

تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية على معالجة مسألة الهجرة

توضيح المسائل المتعلقة بالهجرة للرأي العام والفاعلين المؤسساتيين

توثيق ونشر المعارف حول حقيقة الوضع المعيشي للمهاجرين واحتياجاتهم

أهم التواريخ المتعلقة بالقضية

2024/05/07

(الخامسة مساء) : جلب شريفة الرياحي من منزلها إلى العوينة

2024/05/07

(ليلا) : الاحتفاظ بها 5 أيام على ذمة الأبحاث ببوشوشة

2024/05/12

تمديد الإحتفاظ بها 5 أيام في نفس الظروف

2024/05/17

جلسة استماع أمام قاضي التحقيق بالقطب القضائي المالي تنتهي دون

الاستماع لشريفة الرياحي بطلب من محاميها نظرا لحالة الانهاك التي كانت عليها (تم جلبها للقطب حوالي الساعة التاسعة صباحا، ودعاها القاضي للاستنطاق على الساعة الحادية عشر ونصف ليلا).

تم اصدار بطاقة إيداع في السجن في حقها.

2024/05/18

قرار قاضي التحقيق بسراح أحد المتهمين

2024/05/21

الجلسة أولى والوحيدة للاستنطاق أمام قاضي التحقيق بالقطب القضائي المالي بحضور محاميها. تم الاستماع إليها لمدة ثلاث ساعات تقريبا ثم إيداعها السجن مجددا.

2024/05/22

إحالة الملف من القطب القضائي المالي إلى دائرة الاتهام للنظر في الطعن المقدم من طرف وكيل الجمهورية على قرار قاضي التحقيق بسراح أحد الموقوفين على ذمة نفس القضية.

2024/06/12

تعيين ثلاث خبراء

جانفي 2025

تقديم تقرير الخبراء

جانفي2025

ختم التحقيق والاكتفاء بتوجيه تهم ذات طابع جناحي

فيفري 2025

النيابة العمومية تطعن في قرار ختم البحث لدى دائرة الاتهام

فيفري2025

دائرة الاتهام تقضي بالاحالة مع اضافة فصول جنائية

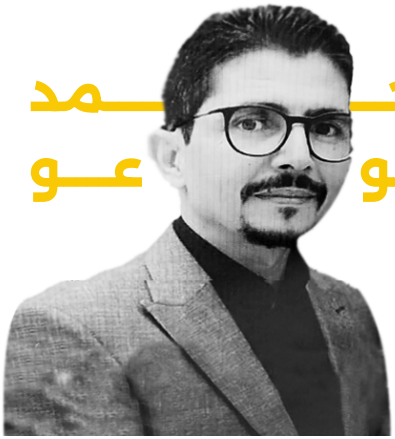

تاريخ الايقاف
2024/05/07

ناشط مدني مستقل آمن بالعمل التطوعي والإنساني. حاصل على ماجستير في إدارة المحاسبة، اختصاص: الإدارة المحاسبية، المالية، القانونية والضريبية، من معهد الدراسات العليا التجارية بقرطاج. راكم العديد من التجارب المهنية في مجال اختصاصه الإداري والمالي، ومنذ أكتوبر 2020، شغل منصب المدير الإداري والمالي والموارد البشرية لجمعية "أرض اللجوء فرع تونس"، وهي منظمة تُعنى بالدفاع عن حقوق اللاجئين.ات والمهاجرين.ات، ليس فقط في تونس، بل تديرحوالي 100 منشأة موزعة عبر 10 مناطق و60 مدينة في فرنسا، حيث تقدم الدعم لأكثر من12،000 شخص من الفئات الهشة يوميًا من مختلف الجنسيات دون تمييز، بما في ذلك التونسيين.ات.

التزم محمد جوعو بالشفافية المالية واحترام القوانين الإدارية والمالية المعمول بها في تونس في إطار عمله داخل الجمعية، ورغم ذلك، وبعد

290 يومًا على اعتقاله والتعتيم التام على قضيته، لا يزال محمد جوعو قيد الاحتجاز في ظروف صعبة، حيث يواجه تهمًا ثقيلة على خلفية عمله داخل الجمعية. هذا الوضع يعكس تصاعد الضغوطات والملاحقات ضد الناشطين.ات المدنيين.ات في تونس المقترن بمواقفهم.هن وصولا إلى عملهم.هن، في وقت يواجه فيه المجتمع المدني تحديات متزايدة تتعلق بحرية التعبير والعمل الحقوقي أصبح التضامن الإنساني جريمة تُواجه بالقمع والمضايقات و السجن .

تاريخ الايقاف

2024/05/08

عياض بوسالمي هو جامعي وعمل بالسلك الديبلوماسي التونسي لمدة 20 سنة وكان له تجربة كموظف في هياكل الأمم المتحدة تولى إدارة جمعية تونس ارض اللجوء في افريل 2023 له خبرة في قضايا الهجرة واللجوء ساهم من موقعه في الدفاع عن حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء ومن أجل فهم اشمل لقضايا الهجرة.

تاريخ الايقاف
2024/05/10

تقبع إيمان الورداني منذ 10 ماي 2024 في السجن المدني بمنوبة، إيمان هي نائبة رئيس بلدية سوسة الأسبق ، رئيسة لجنة تكافؤ الفرص في البلدية وخبيرة تقنية متخصصة في التوعية وتعزيز الحوار بين المجتمعات، متحصلة على شهادة الدكتوراه في مجال العلوم البيولوجية ، ناشطة في المجتمع المدني ومدافعة على حقوق الإنسان .

تواجه إيمان تهما ثقيلة مثل تبييض الأموال والتدليس وتكوين وفاق من أجل دخول أجانب واستغلال الوظيف، وتأتي تلك التهم فقط بسبب شراكة اقيمت بين بلدية سوسة ومنظمة أرض اللجوء فرع تونس لتقديم الإعانة الى الفئات الاكثر هشاشة من الأطفال وكبار السن والنساء على وجه الخصوص.

كانت إيمان إحدى ضحايا موجة الملاحقات القضائية وخطابات الشيطنة والتخوين التي استهدفت المنظمات العاملة في مجال الهجرة، وكل من ساند أو دافع علنًا عن المهاجرين والمهاجرات غير النظاميين.ات من دول جنوب الصحراء.

دفعت إيمان أكثر من 300 يومًا من حريتها بسبب تهم كيدية، رغم أن الأدلة التي قدمها دفاعها أثبتت خلو ملفها من أي مبرر قانوني لإيقافها وسجنها. لكن معاناتها لم تقتصر على فقدان حريتها، بل امتدت لتطال عائلتها. فقد تسبب قرار إيقافها الصادر عن وكيل الجمهورية في تحطيم حلم والدتها، التي كانت تستعد للسفر في نفس يوم إيقافها لأداء فريضة الحج، لكنها ألغت رحلتها على أمل انتهاء التحقيق والإفراج عن ابنتها التي رغم تقديم كشوفات حسابها البنكي التي تثبت براءتها، لا تزال إيمان قابعة خلف القضبان، تدفع ثمن عملها الإنساني ودفاعها عن حقوق المهاجرين.

تاريخ الايقاف

2024/05/09

إقبال خالد، رئيس بلدية سوسة، يقبع في السجن منذ أكثر من 290 يومًا، لا لارتكابه جريمة أو تجاوز قانوني، بل بسبب التزامه بالقيم الإنسانية ،جريمة إقبال ارتكزت على توقيع اتفاقية شراكة مع جمعية "أرض اللجوء" فرع تونس، بهدف توفير ظروف إنسانية للمهاجرين والمهاجرات في مدينة سوسة و توفير الإعانة إليهم.ن و على وجه الخصوص الأطفال و كبار السن والنساء ، و اللاجئين. ات الذين يواجهون صعوبة كبيرة في تجديد وثائق طلب اللجوء بسبب عدم وجود مكتب للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوسة .

عملت بلدية سوسة بالشراكة مع جمعية "أرض اللجوء" على تقديم الدعم الإنساني للمهاجرين.ات، خاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي يواجهونها في تونس. المبادرة التي قادها إقبال خالد لم تكن سوى خطوة لتنظيم عملية المساعدة داخل الإطار القانوني والبلدي، في انسجام تام مع القوانين التونسية والإتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق اللاجئين.ات والمهاجرين.ات.

لكن في مناخ سياسي مشحون بالتخوين والاتهامات بالعمالة و تجريم العمل الإنساني ، حيث يتم استغلال ملف الهجرة لهرسلة و سجن المدافعين.ات على

حقوق الإنسان في تونس ، تم تجريم هذه المبادرة تحت ذرائع واهية، و على رأسها "التآمر لتغيير التركيبة الديمغرافية لتونس"، وهو اتهام لا يستند إلى أي دليل قانوني، بل يعتمد على سردية مشحونة بالترهيب والتخوين و السحل الالكتروني ، أثبتت هيئات الدفاع والمنظمات الحقوقية زيفها.

إقبال خالد ليس فقط مسؤول بلدي؛ هو ابن أحمد خالد، أحد رموز النضال السياسي والفكري في تونس. عاش في كنف والد آمن بالحرية، وكرّس حياته للدفاع عن الحقوق والعدالة، سواء خلال نضاله ضد الاستعمار الفرنسي الذي سجنه في سن 16 عشر، أو خلال مسيرته كأحد مؤسسي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ووزيرًا للثقافة والإعلام، و مؤسسا جمعية صيانة مدينة سوسة و نائبا لرئيس الجامعة العالمية للمدن المتوأمة ورئيسًا لبلدية سوسة سابقًا هو أيضا .

لم يكن أحمد خالد من أولئك الذين يهادنون الظلم، حيث كان صوتًا بارزًا للدبلوماسية التونسية أثناء الغزو العراقي للكويت سنة 1990، التقى بالشيخ أحمد جابر الصباح في السعودية، حيث عرض موقف تونس الداعي خروج الجيش العراقي من الكويت و إلى انسحاب كل القوات الأجنبية من المنطقة وتعويض المتضررين.ات المدنيين.ات. فكان رد الشيخ الصباح عليه بالجملة التاريخية : "أنا الغريق فما خوفي من البللِ".

إعتقال إقبال خالد يعزز نية تصفية الأصوات المستقلة و الحرة التي تؤمن بواجب التضامن الإنساني ، إقبال خالد ليس مجرمًا، بل هو مسؤول محلي حاول فقط أن يكون إنسانًا في مرحلة خطيرة من تاريخ تونس أصبح فيها التضامن تهمة و جريمة تهدد الدولة . قضيته ليست قضية فردية، بل قضية شعب كامل يتعرض للترهيب، ورسالة تهديد لكل من يجرؤ على الدفاع عن الفئات الهشة و المهمّشة.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تتكاتف الجهود لإطلاق سراح إقبال خالد و كل ضحايا السردية الرسمية القائمة على تجريم التضامن و المساعدة الإنسانية، ووضع حدّ للممارسات القمعية و الملاحقات القضائية التي تحاول إجهاض العمل الإنساني في تونس.

تاريخ الايقاف
2024/11/12

يقول عبد الله سعيد : "الحق... باهظ الثمن".

عبد الله سعيد، طبيب تونسي منذ أكثر من 30 عامًا، ومدافع عن حقوق الإنسان، كرّس حياته لدعم الفئات الهشّة، لا سيما الاشخاص ذوي.ات الإعاقة والأطفال المهاجرين.ات واللاجئين.ات. إلى جانب رئاسته لجمعية "أطفال القمر" في مدنين، أسّس فضاء "دار الجمعيات"، الذي أصبح ملاذًا للعديد من الجمعيات، حيث قدّم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وساهم في تمكين النساء عبر مساعدتهن في إطلاق مشاريعهن الخاصة أو الحصول على شهادات معترف بها. كما قاد مبادرات لمحو الأمية وتأطير الأطفال القُصّر المنقطعين.ات عن الدراسة، من خلال توفير أساتذة وورشات عمل حرفية، فضلًا عن مساهمته في تزويد المدارس والمستوصفات بالمعدات شبه الطبية، خاصة خلال فترة جائحة كوفيد 19.

في 12 نوفمبر 2024، اعتقلته قوات الأمن التونسية ووُضع قيد التحقيق

لدى الوحدة الوطنية للبحث في الجرائم المالية المتشعبة بالقرجاني، دون توجيه تهم واضحة. وبعد خمسة أيام، أُحيل ملفّه إلى القطب القضائي لمكافحة الإرهاب، الذي قرّر بدوره إرجاع القضية إلى وكيل الجمهورية بمحكمة مدنين، نظرًا لعدم وجود شبهة إرهابية في الملف. ورغم ذلك، لا يزال عبد الله سعيد محتجزًا منذ أكثر من 105 أيام، في انتهاك صارخ لحقوقه، فقط لأنه اختار أن يكون صوتًا للفئات الهشّة .

لم يتوقف استهداف عبد الله عند الاعتقال، فقد تعرّض لحملات عنصرية واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي، وأصبح هدفًا لناشري خطابات الكراهية والتحريض. ورغم أن جميع أنشطته في الجمعية كانت تتم بالتنسيق مع الجهات الرسمية في مدنين، إلا أن المناخ السياسي الحالي حوّل تضامنه مع الأطفال إلى "جريمة" تبرّر ملاحقته قضائيًا.

سلوى غريسي

تاريخ الايقاف
2024/12/09

سلوى غريسة، 67 سنة، ناشطة حقوقية ومديرة تنفيذية لجمعية "تفعيل الحق في الاختلاف"، متخصصة في فقه اللغة والتاريخ المقارن للشرق القديم في باريس، واستاذة سابقا في المعهد العالي للعلوم الإسلامية بتونس.

في 9 ديسمبر 2024، تم استدعاؤها بصفتها المديرة التنفيذية للجمعية للمثول أمام الإدارة الفرعية للأبحاث الاقتصادية والمالية بالقرجاني، حيث خضعت للتحقيق ثم أُطلق سراحها. غير أنها استُدعيت مجددًا في اليوم التالي، 10 ديسمبر، لاستكمال الأبحاث، لتتم احالتها على قاضي التحقيق الذي قرر قام باستنطاقها بحضور لسان الدفاع ليقرر اصدار بطاقة ايداع بحقها، وتم نقلها إلى السجن المدني بمنوبة، حيث لا تزال قابعة منذ أكثر من 75 يومًا، فقط بسبب نشاطها الحقوقي.

رافقت قضية سلوى غريسة حملة إعلامية ممنهجة ومضللة، هدفت إلى تشويه صورتها والتشكيك في أنشطة الجمعية التي تديرها. فقد تم الترويج لمزاعم بشأن تلقي الجمعية تمويلات مشبوهة من جهات أجنبية، في محاولة لربطها بأنشطة غير قانونية وتضليل الرأي العام وشيطنتها. وهو أمر نفاه فريق الدفاع بشكل قاطع، كما كان لهذه الحملة المغرضة أثر نفسي وخيم على عائلتها.

جمعية تفعيل الحق في الإختلاف (ADD)

هي مبادرة تأسست بتاريخ 15 أفريل 2011 من قبل مجموعة من المواطنين مهتمين بالشأن العام للبلاد. و تعمل من أجل مشاركة فعالة لمواطنات ومواطنين في الدفاع عن الحق في الاختلاف و احترام حقوق الإنسان.
مهام الجمعية هي:

تعزيز حرية التعبير
العمل من أجل التكافؤ المرأة / الرجل
الدفاع عن حقوق الأقليات
تعميم مقاربة النوع الاجتماعي

الهدف العام للجمعية : إرساء الحق في الاختلاف

الاهداف الخاصة: الدفاع عن حقوق الأقليات و سن قوانين تحمي حقوقها, تدعيم المساواة بين المرأة و الرجل, المساهمة في تعميم النوع الإجتماعي, تطوير الشراكات بين مختلف مكونات المجتمع المدني و كذلك المؤسسات الحكومية, العمل على حملات +-مناصرة لتدعيم الحق في الاختلاف والمساواة بين الجنسين.

مواضيع العمل الأساسية للجمعية هي الحقوق المدنية و الحياة السياسية على المستوى المحلي و المناطقي و الإقليمي و مجموعات عملها المستهدفة هي الشباب, النساؤ الحرفيات و النساء الموظفات.

رشاد تمبورة

تاريخ الايقاف

2024/5/10

يقول رشاد طمبورة: "كل ما قمت به هو التعبير عن رأيي أمام اضطهاد كنت شاهداً عليه. قمت بذلك لأنني أحب بلادي، ولأنني مؤمن بالقيم الإنسانية وحقوق الإنسان"

اعتقل الفنان رشاد طمبورة ليلة 17 جويلية 2023 بعد ساعات قليلة من قيامه برسم غرافيتي على جدران في مدينة المنستير و بعد ستة أشهر من الاحتجاز، أدانت محكمة المنستير طمبورة وحكمت عليه بالسجن لمدة عامين بتهمة إهانة رئيس الدولة بناء على المادة 67 من قانون العقوبات و كما أدين بناء على المادة 24 من المرسوم 54 بتهمة "إنتاج، أو ترويج، أو نشر، أو إرسال، أو إعداد أخبار، أو بيانات، أو إشاعات كاذبة، أو وثائق مصطنعة، أو مزوّرة، أو منسوبة كذبا للغير بهدف الاعتداء على حقوق الغير، أو الإضرار بالأمن العام، أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان" و هو

يقبع الآن في سجن زغوان (120 كلم شمال المنستير) بعد ان تم نقله في ماي 2024.

يُعدّ اعتقال طمبورة والحكم عليه بالسجن على خلفية نقده لسياسات السلطة في علاقة بالهجرة اعتداء ا خطيرا على مبدأ حرية التعبير في تونس كما أنه أثار موجة واسعة من الانتقادات من قبل منظمات حقوق الإنسان والفنانين.ات والنشطاء.ات وغيرهم.ن ، الذين اعتبروا.ن أن رسومات طمبورة كانت تعبيرًا فنيًا مشروعًا عن رأيه في خطاب الرئيس سعيد.

تاريخ الايقاف
2024/5/11

سنية الدهماني هي محامية تونسية مرموقة وناشطة إعلامية، عُرفت بشجاعتها وصراحتها في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وانتقادها للسياسات الظالمة في تونس. بعد تخرجها من كلية الحقوق بجامعة تونس، بدأت مسيرتها المهنية في المحاماة عام 1993، لتصبح واحدة من أبرز المدافعات عن الحريات والكرامة الإنسانية. إلى جانب عملها القانوني، شاركت في برامج إذاعية وتلفزيونية كمحللة وكاتبة رأي، حيث تطرقت إلى مواضيع حساسة تتعلق بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مما أكسبها شعبية واسعة، ولكن أيضًا جعلها هدفًا للسلطات.

الاعتقال الأول وقضية "هايلة البلاد"

في 11 مايو 2024، اعتُقلت سنية الدهماني من مقر نقابة المحامين "دار المحامي" في تونس العاصمة، في عملية مفاجئة وعنيفة نفذها رجال شرطة مقنعون ودون تقديم أي إذن قضائي. وجاء هذا الاعتقال بعد تصريحات ساخرة أدلت بها خلال أحد البرامج التلفزيونية، حيث وصفت الوضع المتدهور في تونس بعبارة أصبحت معروفة في الإعلام بـ"هايلة البلاد"، في إشارة إلى التناقض بين الخطابات الرسمية والحقيقة المعيشية للتونسيين.

وجهت إلى سنية تهمة نشر "أخبار كاذبة" بموجب المرسوم رقم 54 المتعلق بمكافحة الجرائم المرتبطة بأنظمة المعلومات والاتصال، والذي يعتبر أداة قمعية تستخدمها السلطات لإسكات المعارضين. هذا المرسوم يفرض عقوبات تصل إلى خمس سنوات من السجن وغرامات مالية باهظة، ما يجعله سلاحًا فعّالًا في يد النظام للتضييق على حرية التعبير.

مسار المحاكمات

2024/05/06: الإدانة الأولى

في محاكمة وصفت بأنها غير عادلة، أُدينت سنية بالسجن لمدة سنة نافذة بتهمة نشر "أخبار كاذبة". ورغم أن فريق الدفاع قدم أدلة واضحة تدحض هذه التهم، إلا أن المحكمة تجاهلتها بالكامل.

2024/09/10: جلسة الاستئناف

تم تخفيض العقوبة إلى 8 أشهر في جلسة استئناف كانت شكلية تمامًا، حيث لم يُسمح للمحامين بتقديم مرافعاتهم، واستمرت الجلسة أقل من 15 دقيقة. القرار صدر لاحقًا في غياب الدفاع، في انتهاك صارخ لحقوق المتهم.

2024/10/24: الإدانة الثانية

في قضية أخرى، حُكم على سنية بالسجن لمدة عامين بتهمة نشر "أخبار

كاذبة"، استنادًا إلى تصريحاتها حول التمييز العنصري ضد المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء في تونس. أشارت في تصريحاتها إلى وجود مقابر وحافلات منفصلة للبيض والسود في بعض المناطق التونسية، ما أثار غضب السلطات. مرة أخرى، تعرضت حقوق الدفاع لانتهاكات جسيمة، حيث اختفت وثائق أساسية قدمها محاموها أثناء المحاكمة.

قضايا إضافية وعقوبات محتملة

سنية تواجه ثلاث قضايا أخرى، من بينها قضيتان جنائيتان، إحداهما تتعلق بتهمة "الاعتداء اللفظي على وزيرة العدل". إذا أُدينت في هذه القضايا، فقد تصل العقوبات التراكمية إلى 40 عامًا من السجن، مما يجعلها رمزًا للاضطهاد السياسي والقضائي في البلاد.

ظروف السجن اللاإنسانية

منذ اعتقالها، تتعرض سنية الدهماني لظروف احتجاز قاسية تهدف إلى كسرها نفسيًا وجسديًا. تعيش في زنزانة مكتظة مع أربع نساء أخريات، في مبنى قديم ومتهالك تنعدم فيه أبسط مقومات النظافة. الزنزانة مليئة بالفئران والقمل، والنوافذ مكسورة، مما يعرضها لبرد قارس. كما أن الرعاية الطبية غائبة تمامًا، حيث أصيبت سنية خلال احتجازها بداء السكري وارتفاع ضغط الدم نتيجة الإجهاد وسوء التغذية.

ردود الفعل الوطنية والدولية

أثار اعتقال سنية موجة من التضامن داخل تونس وخارجها. نظمت نقابة المحامين إضرابًا عامًا احتجاجًا على الانتهاكات، فيما أدانت منظمات حقوقية دولية، مثل منظمة العفو الدولية، هذه الممارسات، مطالبة بإطلاق سراحها فورًا. يعتبر اعتقالها جزءًا من حملة أوسع تستهدف إسكات الأصوات المعارضة وقمع حرية التعبير في تونس.